

Distr.: General
1 July 2005
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لنيجيريا لدى الأمم المتحدة

يشرفني، بصفتي ممثل الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، أن أحيل إليكم طيه بلاغين بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (المرفق الأول) والحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (المرفق الثاني) اعتمدهما مجلس السلام والأمن. التابع للاتحاد الأفريقي في اجتماعه الثالث والثلاثين المعقود بأديس أبابا، في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

وأرجو ممتنا تميم هذه الرسالة ومرفقيها باعتبارهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سيميون أ. أدكاني

السفير والممثل الدائم بالنيابة

المرفق الأول للرسالة المؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لنيجيريا لدى الأمم المتحدة

بلاغ صادر عن الاجتماع الثالث والثلاثين لمجلس السلام والأمن

اعتمد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في اجتماعه الثالث والثلاثين المعقود في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، القرار التالي بشأن متابعة القرار الصادر عن اجتماعه الثالث والعشرين بشأن الحالة في القطاع الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية والعلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا:

إن المجلس:

١ - يرحب بالجهود التي تبذلها المفوضية لكفالة متابعة القرار (XXIII) PSC/AHG/Comm. المتعلق بترع سلاح وتحييد القوات المسلحة الرواندية السابقة إنتراهاموي والجماعات المسلحة الأخرى في القطاع الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية والذي اعتمده المجلس في اجتماعه الثالث والعشرين المعقود في ليرفيل في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥؛

٢ - يحيط علماً بالنتائج التي توصلت إليها بعثة تقصي الحقائق التي أوفدها رئيس المفوضية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وإلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في أروشا (جمهورية تنزانيا المتحدة) في الفترة من ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥ إلى ٨ آذار/مارس ٢٠٠٥؛ وكذلك الاستنتاجات التي انتهى إليها الاجتماع الاستشاري المعني بترع سلاح وتحييد القوات المسلحة الرواندية السابقة/إنتراهاموي والجماعات المسلحة الأخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ واجتماع الخبراء العسكريين للدول الأعضاء في لجنة الأركان العسكرية التابعة لمجلس السلام والأمن؛ واجتماع لجنة الاتحاد الأفريقي المعنية بجمهورية الكونغو الديمقراطية، اللذين عُقدا في أديس أبابا يومي ١٥ و١٦ آذار/مارس ٢٠٠٥ ويوم ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ على التوالي؛ بصيغتها الواردة في تقرير رئيس اللجنة عن متابعة القرار الذي اعتمده مجلس السلام والأمن في اجتماعه الثالث والعشرين بشأن الحالة في القطاع الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية والعلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا [PSC/PR/2(XXXIII)]؛

٣ - يعرب عن سروره إزاء الزخم الحالي الذي تشهده المنطقة، وهو ما يتجلى في عودة الثقة بين بلدانها، حيث يرجع الفضل في ذلك بشكل خاص إلى الإرساء التدريجي

للآليات المشتركة المتفق عليها بين مختلف الأطراف. **ويلاحظ مع الارتياح** سلاسة عمل فرق التحقق المشتركة المُشكلة في إطار آلية التحقق المشتركة التي اتفقت عليها جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ بنيويورك؛ **ويحث** على تكثيف الجهود من أجل تنفيذ توصيات فرق التحقق المشتركة؛

٤ - **يعرب عن ارتياحه** إزاء اتخاذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٥، القرار ١٥٩٢ (٢٠٠٥) وخاصة الفقرتين ٥ و ٧ منه المتعلقةتين بقيام القوات المسلحة الكونغولية بنزع سلاح المقاتلين الأجانب بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقيام البعثة بتنفيذ الولاية التي أنيطت بها بموجب القرار ١٥٦٥ (٢٠٠٤) المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ في القطاع الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ **ويؤكد** استعداد الاتحاد الأفريقي للعمل عن كثب مع البعثة لتحديد دورها في المنطقة دعماً لجهود تعزيز السلام في القطاع الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

٥ - **يلاحظ بقلق** أنه بعد مرور ثلاثة أشهر تقريباً على صدور إعلان روما المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥، الذي التزمت بموجبه القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، في حملة أمور أخرى، بالتخلي عن النضال المسلح والانضمام طوعاً إلى عملية نزع السلاح والعودة سلمياً إلى رواندا، لم تبدأ بعد هذه القوات في تنفيذ التزاماتها على أرض الواقع، بالرغم من التسهيلات التي وفرتها البعثة تحقيقاً لهذا الغرض، بما في ذلك افتتاح العديد من مخيمات المرور العابر. **ويلاحظ أيضاً بقلق** زيادة كثافة الهجمات المسلحة وغيرها من أعمال العنف الموجهة ضد سكان مقاطعتي كيفو وكذلك ضد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الموجودة في المنطقة؛

٦ - **يطلب** حث قادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا على الوفاء الكامل، دون شروط وبلا إبطاء، بالالتزامات الواردة في إعلان روما. **ويشجع** حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية و البلدان الأخرى في المنطقة وسائر أعضاء المجتمع الدولي على بذل أقصى ما في وسعهم لحث القوات الديمقراطية لتحرير رواندا على الوفاء بالالتزامات التي اضطلعت بها في إعلان روما بلا إبطاء ودون شروط؛

٧ - **يؤكد** عزم الاتحاد الأفريقي على المساهمة في فعالية نزع سلاح وتحييد القوات المسلحة الرواندية السابقة/إنترهاموي والجماعات المسلحة الأخرى في القطاع الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وذلك امتثالاً للقرار PSC/AHG/Comm. (XXIII).

ويدعو، في هذا الصدد، الدول الأعضاء إلى إيضاح مدى استعدادها للمساهمة بقوات في القوة الأفريقية المزمع تشكيلها؛

٨ - **يطلب** إلى رئيس اللجنة التعجيل بإجراء التحضيرات اللازمة لأن تنشر في وقت مبكر في جمهورية الكونغو الديمقراطية القوة الأفريقية المزمع تشكيلها بموجب القرار (XXIII) PSC/AHG/Comm. **ويطلب**، في هذا الصدد، إلى رئيس المفوضية أن يوفد على وجه السرعة بعثة استطلاع إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وأيضاً إلى رواندا وبوروندي وأوغندا وذلك وفقاً لما أوصى به اجتماع الخبراء العسكريين للدول الأعضاء في لجنة الأركان العسكرية التابعة لمجلس السلام والأمن؛ وكذلك اجتماع لجنة الاتحاد الأفريقي المعنية بجمهورية الكونغو الديمقراطية المعقود بأديس أبابا في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، والتي ستضم ممثلين عن الدول التي يُحتمل أن تساهم بقوات؛

٩ - **يطلب أيضاً** إلى رئيس المفوضية عقد المشاورات الضرورية مع الأمم المتحدة، علاوة على شركاء الاتحاد الأفريقي الآخرين، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، لإطلاعهم على ما يستجد من تقدم في الجهود المبذولة لتنفيذ القرار (XXIII) PSC/AHG/Comm. ولحشد دعمهم اللوجستي والمالي والتقني في سبيل نشر قوة أفريقية في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

١٠ - **يدعو** رئيس المفوضية إلى موافاته عقب انتهاء بعثة الاستطلاع بتقرير عن جميع جوانب النشر المزمع للقوة الأفريقية، بما في ذلك مفهوم العمليات والجوانب اللوجستية والمالية لهذه البعثة؛

١١ - **يقرر** إبقاء المسألة قيد نظره.

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لنيجيريا لدى الأمم المتحدة

بلاغ صادر عن الاجتماع الثالث والثلاثين لمجلس السلام والأمن

اتخذ مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في اجتماعه الثالث والثلاثين، المعقود في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ القرار التالي بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى:

إن المجلس،

- ١ - يرحب بالتطور الإيجابي الذي تشهده الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وخاصة إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية التي بشرت بعودة الحكم الدستوري بعد الانقلاب الذي وقع في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٣؛
- ٢ - يقرر على ضوء ما ذكر أعلاه، أن يرفع الحظر على مشاركة جمهورية أفريقيا الوسطى في الأنشطة التي تقوم بها أجهزة السياسات بالاتحاد الأفريقي، الذي فرضه الجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات وإدارتها وحلها في أعقاب انقلاب ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٣؛
- ٣ - يشدد على الحاجة إلى تقديم الدعم المستدام من أجل تحقيق الاستقرار في الحالة بجمهورية أفريقيا الوسطى، وخاصة من خلال توفير قدر كبير من المساعدات المالية والاقتصادية بغرض توطيد التقدم المحرز حتى الآن وتيسير الإنعاش الاجتماعي - الاقتصادي في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويناشد بإلحاح الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي بأسره تقديم الدعم الضروري لجمهورية أفريقيا الوسطى، كي تتمكن من التصدي بفعالية للأسباب الجذرية المؤدية إلى تكرار عدم الاستقرار في ذلك البلد؛
- ٤ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.